رابين، في اجتماع الحكومة الاسبوعي، الذي عقد بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩، انه، وكذلك مسؤولون في «الادارة المدنية»، في الضفة، وقادة عسكريون، تحدثوا الى عرب من مختلف القطاعات في المناطق المحتلة. ووصف رابين المحادثات بأنها كانت «حيوية» لتوضيح الاهتمام الاسرائيلي بسكان المناطق المحتلة ولمعرفة آرائهم أيضاً. ورداً على سؤال حول ما اذا كان رابين طلب من غورن مقابلة الحسيني واطلاعه على مبادرته التي طرحها مؤخراً، أوضح رابين ان الامور تمّت بناء على طلب من غورن، الذي أبدى رغبة في الاطلاع على مقترحات رابين قبيل مقابلة الحسيني في مكان احتجازه، في سجن كفار يونا. وعبّر رابين عن امتعاضه من تسريب أخبار لقاء غورن ـ الحسيني (آشر وولفش، «رابين يشرح، حوار موسمي وروتيني بين الحسيني ومصدر رسمي في وزارة الدفاع»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١/٣٠).

من جهة أخرى، ابدى رابين استعداده للنظر، بايجابية، الى موضوع الافراج عن المعتقلين من القيادات المحلية، في المناطق المحتلة، واشترط، لذلك، ان يبدي هؤلاء استعدادهم للمشاركة في الانتخابات، معتبراً «أي فلسطيني يقيم في المناطق [المحتلة] شريكاً محتملاً في المفاوضات أياً كانت هويته» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٩/١/٢٣). وكان رابين أجرى تعديلات طفيفة على مقترحاته التي نصّت على اجراء هدنة مؤقتة لمدة ستة شهور، تجرى بعدها انتخابات محلية شرط ايقاف الانتفاضة. فقد تنازل عن شرطه الاخير، وصرّح بأنه مستعد للتفاوض مع الفلسطينيين قبل انتهاء الانتفاضة، على أساس أنه، في اللحظة التي يتمّ فيها الاتفاق على تسوية، تبدأ فترة هدوء تساعد على بدء الاستعداد للعملية الانتخابية ولمفاوضات المرحلة المؤقتة تمهيداً لمفاوضات التسوية الدائمة. واعتبر رابين فرص تجاوز م.ت.ف. واجراء مفاوضات مع السكان في المناطق المحتلة «أفضل من أي وقت مضى»، موضحاً ان الفلسطينيين المحليين يشكلون عاملاً قوياً ويتعاظم وزنهم، «وان من شأن سياسة حكيمة، بدلاً من الجري وراء المنظمة، ان تجعل منهم أكثر من شركاء» (**الحياة**، لندن، ١٩٨٩/٢/١). وبثّت التلفزة الاسرائيلية ان شموئيل غورن التقى، بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠، في مدينة غزة، عدداً من الشخصيات تعتبرها السلطات الاسرائيلية وثيقة الصلة بـ م.ت.ف. بينها محامون ونقابيون ورجال دين، وعرف منهم راغب مرتجى، وهو رجل اعمال غزّي؛ ورئيس الجمعية الخيرية في غزة، منصور الشوّا. وتمّ، خلال اللقاء، بحث في مقترحات رابين الاخيرة (**المصدر نفسه**). وأفادت مصادر أخرى بأن لقاءات تمّت بين رئيس الادارة المدنية في قطاع غزة، الجنرال آرييه راموت، وعشرة فلسطينيين من القطاع، بينهم مؤيدون لحركة المقاومة الاسلامية (حماس)، حيث بحث معهم في موضوع اعادة فتح الجامعة الاسلامية، وتخفيف الاعباء الضريبية، وسبل ابعاد الجيش عن المدارس. ولم تفض هذه الاتصالات الى نتائج هامة، او مثيرة، باستثناء اعلان زعيم «حماس»، الشيخ احمد ياسين، استعداده لمقابلة رابين، اذا وجّه اليه الاخير دعوة الى اللقاء. وكان ياسين أعرب عن قبوله اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، موضحاً ان من شأن اشراف دولي عليها اضفاء المزيد من الحرية؛ وان «لا مفرّ من اجراء حوار مع اسرائيل» وانه «لا يوجد أسلوب آخر لانتخاب ممثلين عن الشعب الفلسطيني سوى هذا الطريق [الانتخابات]» (**المصدر نفسه**).

وسط هذه الاجواء، أطلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سراح الحسيني، الذي يعتبره رابين «من رجال م.ت.ف. ويعتبر، في العالم العربي، من الحمائم» («الاتحاد»، **مصدر سبق ذكره**)، وتعتبره أوساط أخرى الرجل الذي يجب محاورته اذا كانت اسرائيل راغبة في اجراء حوار مع القيادة المحلية في المناطق المحتلة (يهودا ليطاني، «اطلقوا الحسيني الآن»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١٢/٣٠). لكن الحسيني، الذي لم يفاجىء الأوساط الفلسطينية برفضه الشروط الاسرائيلية لاجراء انتخابات، فاجأ الاسرائيليين بحجم الشروط التي أملاها لقبول فكرة الانتخابات، والتي تعتبر، الى حد بعيد، ترجمة لمواقف م.ت.ف. من موضوع الانتخابات وتفصيلاً منطقياً لها. فقد أعلن الحسيني، فور خروجه من السجن، أربعة شروط، هي: ان تتم موافقة م.ت.ف. على اجراء الانتخابات، وان تشرف عليها الامم المتحدة؛ وان تجرى بحرية وديمقراطية، ومن